مجلة دراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN: 3292-5353/E-ISSN: 2661-7528
المجلد: 08، العدد:02 - السنة: 2021، ص.ص: 489 - 512

مخرجات الجامعات ودعم التعليم المقاولاتي للمشاريع في الجزائر، تحديات وآفاق

University outputs and support for entrepreneurial education in Algeria, challenges and prospects

سامية لحول، * جامعة باتنة 1، الجزائر، البريد الالكتروني: samia.lahouel@univ-batna.dz
صونية كيلاني، جامعة باتنة 1، الجزائر، البريد الالكتروني: sounia.kilani@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/24 تاريخ القبول: 2021/09/25

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مخرجات الجامعات في دعم التعليم المقاولاتي للمشاريع بالجزائر، وقد أكدت النتائج المستخلصة من البحث أنه بهدف بعث وتنمية المؤسسات الصغيرة، لا يكفي توفير الظروف الملائمة للنشاط المقاولاتي، ولكن يجب العمل تفعيل دور التعليم العالي في صناعة مخرجاته وخدمة سوق العمل، وتوجه المنظومة الجامعية الجزائرية نحو إتاحة المناخ المؤهل لإدماج الخريجين في عالم البحث العلمي والمهني.

أكدت النتائج أيضا أن من بين آليات تدعيم التعليم المقاولاتي للمشاريع بالجزائر ضمن متطلبات سوق العمل إبرام اتفاقات الشراكة مع مؤسسات جامعية أجنبية وترقية المخابر والمكتبات الجامعية.

الكلمات المفتاحية: مخرجات الجامعات؛ تعليم مقاولاتي للمشاريع؛ سوق العمل في الجزائر.

تصنيفات JEL: I29

Abstract: This study aims to highlight the role of university outputs in supporting entrepreneurial education for projects in Algeria. In order to create and develop small companies in Algeria, The results confirmed that it is not sufficient to provide the environment and conditions conducive to entrepreneurial activity, but the state must work within the framework of public policies to activate the role of higher education in making its outputs and serving the labor market. The results also confirmed the necessity of directing the Algerian university towards providing a qualified environment for the integration of graduates into the world of scientific and professional research alike, through scientific research teams at the university level, which must be taken into account, the knowledge dimension of the student, in addition to the professional dimension after graduation. Among the mechanisms for strengthening enterprise education in Algeria within the requirements of the labor market are the conclusion of partnership agreements with foreign university institutions and the promotion of laboratories and university libraries.

Keywords: university outputs; entrepreneurial education for projects; the labor market in Algeria.

JEL classifications codes: I29

* المؤلف المراسل

مقدمة:

لقد اتسمت التغيرات في البيئة الاقتصادية باهتمام الباحثين ودول العالم بمجال المقاولاتية، حيث اعتبر الفكر المقاولاتي من أفضل وسائل التطور الاقتصادي لمرونته وسهولة تكيفه مع هذه التحولات. وهذا ما يجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل، بالإضافة إلى قدرته على الإبداع والابتكار والتجديد. ولذلك، تعمل الدول على زيادة فعالية المقاولاتية خاصة في وسط التعليم العالي.

وفي المقابل، تعرف العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يؤسسها عادة خريجي الجامعات فشلا لأسباب كثيرة، أهمها سوء الإدارة وغياب الفكر المقاولاتي، بالرغم من المجهودات المبذولة لإنشاء ودعم هذه المؤسسات. وعليه، أصبح من الضروري ربط التعليم الجامعي بالاهتمامات والحاجات اليومية للمجتمعات والمؤسسات الاقتصادية، مما يتطلب إعادة النظر في وظائف الجامعات لتوفير مخرجات ملائمة لسوق العمل.

أ- الإشكالية:

نظرا للدور المحوري لمقصد التعليم العالي في صناعة مخرجاته وخدمة سوق العمل، وباعتبار أن تدعيم الفكر المقاولاتي لدى الطلبة هي إحدى الوظائف الرئيسية للجامعات في سعيها للتنمية الاقتصادية بما لديها من طاقات ومعارف علمية حديثة تمكنها من بناء مشاريع ومؤسسات حيوية، جاء هذا البحث كمحاولة لمعالجة الإشكالية التالية: **كيف تساهم مخرجات الجامعات بالجزائر في دعم التعليم المقاولاتي للمشاريع ضمن متطلبات سوق العمل.**

وعلى ضوء ذلك يمكن طرح مجموعة من التساؤلات، وهي:

- ماهي برامج التعليم المقاولاتي وتحديات التعليم الجامعي في الجزائر؟

– ما هو دور الجامعة الجزائرية في خلق المعرفة العلمية؟

– ما علاقة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر؟

– كيف تساهم مخرجات الجامعات في دعم التعليم المقاولاتي للمشاريع بالجزائر؟

ب– أهداف الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من مساهمته في الوقوف على الدور الذي تؤديه مخرجات التعليم العالي بالجزائر لتدعيم التعليم المقاولاتي للمشاريع وقدرتها على تحقيق متطلبات سوق العمل. وتكمن هذه الأهمية أيضا في التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي بالجزائر في ظل مشكلة البطالة، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة التي تكتسبها أساليب تقليص الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

جـ– أهمية الدراسة:

– التعرف على أساليب التعليم المقاولاتي للمشاريع المقاولاتية في الجزائر

– تشخيص مخرجات التعليم العالي في الجزائر

– إبراز الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي بالجزائر وسوق العمل وسبل تقليصها

– استخلاص أهم النتائج التي يمكن من خلالها مساعدة الجامعات الجزائرية لتحقيق دعم التعليم المقاولاتي ضمن متطلبات سوق العمل.

أولا– التعليم المقاولاتي للمشاريع في الجزائر

إن تحول الساحة التعليمية هو نتيجة لانفجار في عدد الفرص المتاحة للطلاب للتدريب وتخفيضات في الميزانية وزيادة في عدد التعيينات والاحتفاظ بالتكاليف والأهمية المتزايدة للتصنيفات والمطالب العامة بمزيد من المسائلة والشفافية. وبسبب المشهد التعليمي المتغير باستمرار، تصبح منظمة تعليمية أن تفكر بعمق حول الخدمات التعليمية التي يمكن

تقديمها، وأنواع الطلاب التي تصل إليها، ونقاط القوة التنافسية التي تمتلكها. ويتم استكشاف دور البحوث في خلق وعي مشترك للتحديات والفرص داخل منظمة تعليمية.

1- التعليم المقاولاتي

إن ظهور اقتصاد المعرفة، دفع بالدول للاهتمام بالتعليم المقاولاتي خاصة بالجامعات لكونه يمثل دورا مهما في إعداد الشباب بشكل جيد من خلال مقررات تدريسهم، وذلك من منطلق أن التعرض لمقررات في المقاولاتية والإبداع من المحتمل أن يؤدي وبشكل كبير إلى أن يغدوا الطلبة في محطات مهنية عند أي نقطة في المستقبل ويخلق لديهم قدرا من الاهتمام ببدء أعمال تجارية (سالزانو، 2010: ص 43).

وقد تم تعريف التعليم المقاولاتي على أنه " مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة. كما تعرف موسوعة ويكيبيديا الانجليزية التعليم المقاولاتي بأنه " تلك العمليةللتعليمة التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة، وا ثارة دافعيتهم وتعزيزها، وذلك من جل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة" (سالزانو، 2010: ص 54).

وقد أشار آخرون إلى أن التعليم المقاولاتي هو العملية أو سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور معرفته ومهاراته وقيمه وا درا ك أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل أو نشاط معرفي معين، ولكنها تمكن الفرد من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات، والتي يجب عليه تعريفها وتحليلها وا يجاد الحلول المناسبة لها.

وينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة.

وفي عمل أوروبي من قبل مجموعة من الخبراء الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء اقترحوا تعريفا مشتركا للتعليم المقاولاتي يشمل على عنصرين هما، مفهوم أوسع للتعليم يشمل الاستعدادات والمهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض الصفات الشخصية ولا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسات جديدة؛ بالإضافة إلى مفهوم أكثر خصوصية يتعلق بالتعليم لإنشاء مؤسسات جديدة. (صكري وآخرون، 2017: ص 15)

يمكن القول نتيجة لذلك أن التعليم المقاولاتي والمجالات التي يتخللها وتتخلله تتميز بالتنوع، ويمكن أن تشمل جميع المدخلات والعمليات والممارسات التطبيقية في التعليم، بما في ذلك جميع المباحث والمراحل التعليمية النظامية وغير النظامية بدرجات ومقاربات متفاوتة. ويشمل ذلك المستوى التنظيمي للمدخلات المتعلقة بالتشريعات والتمويل والمناهج وإعداد المعلمين وأدوار الجهات المختلفة المعنية في القطاعين العام والخاص. أما على مستوى المؤسسة التعليمية فإن ذلك يشمل المدخلات المتعلقة بالأساليب التعليمية، والفحوص ومنح الشهادات، والنشاطات، والإدارة المدرسية، وتنمية قدرات العاملين. وعليه، التعليم المقاولاتي هو مجموع الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس الفكر المقاولاتي لدى الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة.

تكمن أهمية التعليم المقاولاتي فيما يلي: (الجودي، 2015: ص 145)

- إن برامج التعليم المقاولاتية التي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع وخدمات جديدة، لذلك ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الأهمية للغاية أن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة؛
- تعتبر تعليم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية،كما أن تعليم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة. وينتج هذا الأخير مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة.
- كما أن تعليم المقاولاتية يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة؛
- كما يسمح التعليم المقاولاتي للعاملين بالمؤسسات القائمة بكسب مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة؛
- يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا؛
- يخلق تعليم المقاولاتية المزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة؛

- يؤدي تعليم المقاولاتية إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين الأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

بينما تتمثل أهم أهداف التعليم المقاولاتي فيما يلي: (الجودي، 2015: ص 148)

- تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية؛
- التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق؛
- تحليل المنافسين، تمويل المشروع، والقضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي في البلد؛
- تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، والمبادرة، وقبول المسؤوليات، أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقةبكيف سيبدأ المشروع وا إدارته بنجاح؛
- تمكين الأفراد ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم؛
- المهارات الإدارية: القدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، اتخاذ القرار، تحمل المسؤولية؛

2- برامج التعليم المقاولاتي:

تعددت التصنيفات الخاصة ببرامج تعليم المقاولاتية للعديد من الباحثين، ففي هذا المجال اتفقت المنظمات الدولية الثلاث (شبكة تنمية الإدارة الدولية، والمنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لإعطاء تعريف لما يسمى برنامج تطوير المقاولاتية. ويوضح الجدول أدناه تصنيفات برامج التعليم المقاولاتي.

الجدول رقم(01): تصنيف برامج التعليم المقاولاتي

النوعية والتحسيس بالمقاولاتية	أهداف البرنامج
إنشاء المؤسسة	تشكيل مهارات تقنية، لإنسانية و الإدارية من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، إنشاء مؤسسته الخاصة وخلق مناصب شغل.
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين المسيرين
تطوير المدربين	تطوير المهارات من أجل التشاور، التعليم ومتابعة المؤسسات الصغيرة

المصدر: صكري وآخرون، 2017، ص 15

ويشمل مفهوم تطوير المقاولاتية على مجموعة من المراحل، يبدأ بالثقافة والتعليم والتكوين للشباب، تعزيز الأعمال التجارية والتوعية، والاستمرارية والنمو. ولا يغطي فقط برامج للمقاولين ولكن تكوين المدربين والمشرفين أيضا.

ثانيا– مخرجات التعليم العالي

تعد مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة على حد كبير باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقدم وازدهار أي مجتمع في العام، كما يلاحظ أن مخرجات العملية التعليمية تتسع أطرها وفقا لمتطلبات البيئة الخارجية السريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعا وشمولية.

وقد حضي مصطلحي التعليم العالي والبحث العلمي بالعديد من التعاريف في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن تعريفه بأنه كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي. كما يمثل البحث

العلمي مجموعة من الخطوات التي تبدأ بالمشكلة وجمع البيانات ووضع الفروض من خلال اختبار صحة الفروض، والوصول إلى نتيجة محددة يمكن تعميمها.

1- الجامعة الجزائرية وخلق المعرفة العلمية

يساهم التعليم العالي بالجزائر في خدمة البحث العلمي بشكل مطلق و واضح من خلال ما يلي: (عزوز، 2012: ص 288)

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، وتطويره ونشره ونقل المعارف العلمية وموضوعيتها؛
- رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني؛
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين؛
- الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيه المؤهلات اللازمة؛
- يسهر التعليم العالي في مجال البحث على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينه في كل التخصصات؛
- يساهم التعليم العالي في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها. كما يضمن التعليم العالي العلاقة الضرورية بين نشاطات التعليم ونشاطات البحث، ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث وللبحث؛
- يعمل التعليم العالي على تعزيز الطاقات العلمية الوطنية بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والدولية التي يوطد معها علاقات تعاون مختلفة؛

- يعتمد التعليم العالي سياسة تعاون وطيدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية؛
- يساهم التعليم العالي في تطوير الثقافة ونشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقنيوا إبراز ودراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها؛
- يحفز الابتكار والاختراع في ميدان الفنون والآداب والعلوم والتقنيات والنشاطات الرياضية؛
- يساهم التعليم العالي في مناقشة الأفكار والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعارف وتلاحقها.

شكل رقم (01): مسار الإنتاج العلمي في الجامعات المنتجة

المصدر: محمد سيف الدين بوفالطة، 2012، ص 279

تعتبر الجامعة ومخابر البحث العلمي من أهم المؤسسات التي تقوم بخلق المعارف العلمية، حيث تكمن المهمة الأساسية للجامعة في إنتاج المعارف، التطوير والتحديث، بالإضافة إلى تطوير المهارات والقدرات لبلوغ التطور العلمي.

2- مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر

تعد مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة الى حد كبير باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقدم وازدهار أي مجتمع في العالم. كما يلاحظ أن مخرجات العملية التعليمية لها تتسع أطرها وفقا لمتطلبات البيئة الخارجية السريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعا وشمولية، وتتمثل أهم مخرجات العملية التعليمية في العناصر الآتية: التبادل الثقافي؛ التأليف وترجمة الكتب؛ البحث العلمي؛ براءات الاختراع؛ الجوائز العلمية العربية والعالمية؛ المؤتمرات والندوات خارج المؤسسة؛ المنح البحثية والزمالات الدراسية؛ المؤتمرات والندوات وورش العمل المنفذة داخل المؤسسة؛ اللجان العلمية لمؤسسات الدولة؛ سمعة المؤسسة ورضا المستفيد؛ المشاريع العلمية؛ العقود البحثية؛ الاستشارات العلمية؛ المعارض الفنية والعلمية؛ البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع؛ الترقيات العلمية؛ المستوى النوعي للخريجين؛ نسبة الخريجين الحاصلين على العمل؛ المجالات الثقافية (الحاج وآخرون، 2008: ص 36).

وتجدر الإشارة إلى أن تنوع مخرجات العملية التعليمية يمكن أن يتوقف إلى حد كبير على مدى طبيعة وتنوع أهداف المؤسسات التعليمية مع الأخذ بنظر الاعتبار ظروف ومتطلبات البيئة المحيطة ناهيك عن فاعلية تلك المؤسسات وكفاءتها، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتبنى بعضا من أنواع المخرجات دون غيرها. وفيما يلي اهم أنواع مخرجات العملية التعليمية (الحاج وآخرون، 2008: ص 155):

– **المستوى النوعي للخريجين Quality of Graduates:** يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية الى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما التمكين والاستيعاب الحقائق عمل منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات.

– **البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع Training Programs:** يركز هذا النوع من المخرجات على المهارات والخصائص المميزة ذات التأثير المباشر في تحسين السلوك والأداء للأفراد والمؤسسات بشكل عام، وتعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة التعليمية من الأولويات المهمة لتحسين وتطوير مهارات الكوادر الوظيفية لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية.

– **الاستشارات العلمية:** تعد الاستشارات العلمية أحد أهم المخرجات التي تتميز بها المؤسسات التعليمية الكفؤة، وهي بذات الوقت مقياسا مهما من مقاييس جودة تلك المؤسسات وضرورة من ضروراتها، وتتنوع صور وآليات الاستشارات العلمية تبعا لنوعها وطبيعة بيئتها، ومهما اختلفت فإنها تجسد نافذة علمية مفتوحة تجاه المجتمع ومؤسسات سوق العمل لتقدم لهم الدعم والمساعدات المعرفية والإرشاد والدراسات النظرية والتطبيقية وغيرها، وفضلا عن القدرات العلمية التي تتميز بها النوافذ الاستشارية فإن نجاحها يعتمد على مستوى وعي وثقافة المجتمع ومؤسساته المختلفة.

– **المشاريع العلمية:** يقصد بالمشاريع العلمية ببساطة قيام جهة علمية (قسم علمي أو بعضا من التدريسيين) بدراسة مستفيضة لظاهرة معينة في مكون واحد أو أكثر من مكونات البيئة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمجتمع، ووضع الخطط الكفيلة

لتطويرها وتحسينها أو للتخلص من مساوئها الحالية والمتوقعة، ومهما يكن حجم المشاريع العلمية فإنها تعد من أهم الثمار العلمية التي تنتجها المؤسسات التعليمية والبحثية، حيث يلعب المختصين في المؤسسة التعليمية الدور الريادي في المشروع العلمي ويتوجب عليهم إثبات ذلك بشكل واضح ومقنع لجميع المؤسسات المجتمعية الأخرى، لذا فإن المشروع العلمي تتوقف جودته بناء على عمق العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع وقدرة تلك المؤسسة على متابعتها لمعطيات البيئة المحيطة بكافة مكوناتها.

– **الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع:** يركز هذا العنصر من عناصر المخرجات على التفوق النوعي للمعرفة الذي تتميز به المؤسسة التعليمية على غيرها من المؤسسات المنتجة للمعرفة بما يمكن من تطوير وأدراك المستويات العلمية والثقافية التي يحتاجها أفراد المجتمع، ويجب أن يميز المؤلفين والباحثين في المؤسسة التعليمية بين الكتب والمؤلفات الموجهة إلى خدمة المجتمع عن تلك الموجهة إلى المستفيدين من داخل المؤسسة التعليمية.

– **البحث العلمي:** يحتل البحث العلمي أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، ويمكن القول بان جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية

– **المؤتمرات والندوات:** تؤدي المؤتمرات والندوات دورا مهما في تبادل المعرفة وتحديث المعلومات وتلاحق الأفكار وتوضيح الرؤى في كافة التخصصات، وهي مقياس مهم من مقاييس كفاءة المؤسسة التعليمية ، لذا فهي تعد من أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الموجهة إلى المستفيد الداخلي والخارجي بنفس الوقت، ويلعب التخطيط السليم والدقيق للمؤتمرات

والندوات دورا هاما يتوقف عليه نجاح أهدافها وغاياتها، ولضمان تحقيق ذلك ينبغي على المختصين في المؤسسة التعليمية ايلاء احتياجات مؤسسات المجتمع المختلفة ومشكلاتها المعرفية والثقافية اهتماما كبيرا ، وان تفعيل أو تطبيق نتائج مثل هذه البرامج يقدم دليلا واضحا لضمان جودتها.

- **سمعة المؤسسة ورضا المستفيد:** تسعى المؤسسات التعليمية عموما الى المحافظة على سمعتها وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قرارا مهما لابد وان يؤخذ في الحسبان عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى أن تمارس المؤسسات التعليمية مسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها والمحافظة على المؤشرات الإيجابية.

وفي المقابل، تشير الإحصاءات الدولية لسنة 2009 إلى أن أفضل جامعة جزائرية في الصف الـ3 إفريقيا و 4132 عالميا. وتعكس هذه المعطيات الرقمية قلة كفاءة الطالب الجزائري نظرا لعدم كفاءة باقي المعايير الأخرى المرتبطة بالتعليم الجامعي. وهذا الأمر جعل مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق العمل بالجزائر تتميز بما يلي: (مدوري وآخرون، 2015: ص 96)

- تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل؛
- بعد المكتسبات العلمية عما يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل؛
- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا؛

- غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية؛
- عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى؛
- صعوبة الاندماج في عالم الشغل، نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى.

3- تحديات التعليم الجامعي في الجزائر

يظل البحث عن آليات لحل مشكلة البطالة جهد مشترك بين الفاعلين في الدولة من أجهزة ووزارات. وتبقى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمام تحدي حقيقي في محاولة تكييف ما تنتجه من موارد بشرية مؤهلة مع متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي، وكيفية إدماجهم بكل معارفهم ومؤهلاتهم العلمية في مناصب عمل ملائمة. ولكن يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي: (العابد وعباز، 2018: ص 8)

-الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث قدر سنة 2008 ب: 750000 طالب ووصل إلى أكثر من 1500000 طالب سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة، بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة(36 جامعة، 16 مركز جامعي، 16 مدرسة عليا إضافة إلى الأحياء الجامعية والمطاعم ووسائل النقل؛

- قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد، كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي على أبواب التقاعد؛

– نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وا ٍن وجد هذا فانه يبقى محاولات فردية، وليست سياسة تعليمية؛

– التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لا يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق؛

– هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد؛

– البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية؛

– تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

وعليه، يجب الاهتمام بضرورة البحث عن آليات لتحقيق الموائمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وكرهان تم إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة في الجامعات، وا ٍثراء التواصل والتنسيق بينها وبين المحيط الاقتصادي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية.

وبهدف تكييف الشهادات مع متطلبات سوق الشغل، تم في إطار الإصلاح الجامعي العمل على إشراك الباحث في تكريس العلم والمعرفة وتكييف مجموعة من التكوينات وسوق الشغل. وأصبح القطاع الاقتصادي والاجتماعي يشارك في وضع الشهادات ذات البعد المهني، من خلال طرح الانشغالات والوظائف التي يريد أن يتمرس فيها الطالب حتى يكون جاهزا للشغل بعد حصوله على الشهادة.

ثالثا- مساهمة مخرجات الجامعات في دعم التعليم المقاولاتي للمشاريع بالجزائر

كان بداية ظهور البطالة في صفوف الجامعين بعد منتصف الثمانينات، فأدى سعي الجزائر إلى اللحاق بالبلدان المتقدمة وتحقيق التنمية، التي قوامها الموارد البشرية ذات التأهيل العالي، إلى تقديم خريجين لا تتطلبهم الحاجات وليسوا في المستوى المطلوب من الكفاءات والتأهيل.

1- أسباب ونتائج بطالة حملة الشهادات العليا

حسب معطيات المكتب الدولي للعمل فإن فئة البطالين قد بلغت 1214000 شخص في سبتمبر 2014 وبلغ معدل البطالة 10.6% مسجلا ارتفاعا قدره 0.8 نقطة مقارنة بأفريل 2014، وتتراوح ما بين 9.2 % لدى الذكور و17.1% لدى الإناث مع تباينات حسب العمر والمستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها. حيث يرجع ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات و المعاهد العليا.

وبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة (2000-2013) و التي تراجعت من 21.4 % سنة 2000 إلى 3.14% سنة 2013 و لتصل إلى عتبة 13% خلال أفريل 2014، و مسجلة ارتفاعا في أواخر سبتمبر من نفس السنة لتصل عتبة 16.4 % مع تباينات معتبرة حسب الجنس: 10.9 % لدى الذكور و 22.1 % لدى الإناث. كما سجلت نسبة مرتفعة كذلك لدى خريجي معاهد التكوين المهني والذي بلغ 0.8 نقطة ما بين أفريل و سبتمبر 2014.

بينما شهدت فئة البطالين غير حاملي الشهادات ارتفاعا طفيفا قدر ب 0.2 نقطة وبلغ معدل البطالة لدى الشباب ما بين سن 16 و 24 سنة معدل 25.2 % أي ما يعادل شاب من ضمن أربعة. ومن خلال الجدول أدناه الذي يوضح توزيع البطالة حسب الجنس

والمستوى التعليمي يتبين لنا أن بطالة الشباب الجامعي أكبر من بطالة الفئات الأخرى، وقد شهدت هذه الفئة انخفاضا آخر بقيمة 15.4 % مع نهاية سبتمبر 2014 بالمقارنة مع سنة 2013 من حيث مناصب الشغل التي تم خلقها، مع ارتفاع نسبتها بين الإناث أكثر من الذكور.

الجدول رقم (02): توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال سنتي 2013 و2014

	2013			2014		
المستوى التعليمي	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**
بدون تعليم (%)	2.2	5.5	2.7	2.6	3.7	2.7
تعليم ابتدائي	6.4	9.7	6.7	6.9	8.2	7.0
تعليم متوسط	10.4	17.3	11.1	11.3	16.1	12.0
تعليم ثانوي	7.9	16.0	9.7	8.3	15.0	9.7
تعليم جامعي	9.4	19.2	14.0	9.9	21.8	15.4

المصدر: ناصر الدين قريبي، 2015، ص 157

في المقابل، تعد بطالة حملة الشهادات العليا أخطر أنواع البطالة حسب اعتراف الكتاب الاقتصاديين، الباحثين الاجتماعين وحتى أصحاب السلطة والقرار فلقد أدت الصدمة النفطية لسنة 1986 إلى تغير دور الدولة في تعيين الخريجين، وتغير شكل مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانيات بدلا من بطالة الأميين في السبعينات.

ومن أهم نتائج بطالة حملة الشهادات العليا تراجع مستوى الشهادات وعزوف أطفال المدارس عن مواصلة الدراسة، والتي تعتبر من أخطر النتائج الاجتماعية والاقتصادية،

بالإضافة إلى تعميم الجهل واللجوء إلى استيراد اليد العاملة المؤهلة من الخارج وهجرة كثيفة لحملة الشهادات نحو الخارج وهروب الأدمغة.

وعليه، تعتبر السياسات التعليمية المطبقة في الجزائر قاصرة عن تلبية احتياجات سوق العمل، ويظهر ذلك جليا في نقص المهارات وأيضا الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس العليا سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلبا حقيقيا لسوق العمل. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: (قريبي، 2015: ص 159)

- افتقار عناصر التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم، حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدي (أساسي، إكمالي، ثانوي، جامعي)؛
- عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني وغياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية؛
- تطبيق أنماط تعليم مختلفة دون دراسة سوق العمل، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة وضعف الإدارة التعليمية. حيث أدى هذا إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية إلى الجامعة ومن الجامعة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه.

2- سبل تقليص الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

إن رفع تحدي المرحلة الحالية المتمثل في بحث سبل وآليات إدماج الموارد البشرية التي تضخها المؤسسات الجامعية سنويا في سوق العمل أصبح من أهم الأولويات التي تسعى إليها الجزائر، وخاصة مع وجود دفعات جامعية جديدة متتالية في حاجة إلى الاندماج في سوق العمل والتي تقدر بحوالي 240.000 متخرج جديد كل سنة، الأمر الذي يعتبر تحديا حقيقيا ينبغي التفكير بجدية في التكفل به والوصول إلى تقارب بين سوق العمل وخريجي الجامعات من خلال جعل سياسة التكوين مندمجة مع سوق العمل. ويتم ذلك

"بتشجيع المبادرة المقاولاتية لدى الشباب" لتجسيد أكبر عدد من المؤسسات المصغرة في إطار تدعيم مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المسطرة من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث قامت الجزائر باتخاذ جملة من التدابير وذلك بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل.

وتتجه المنظومة الجامعية بحزم نحو إتاحة المناخ المؤهل لإدماج الخريجين في عالم البحث العلمي والمهني على السواء، وأصبحت فرق البحث العلمي على مستوى الجامعة تراعي لدى قيامها بإعداد العروض التكوينية بالجامعة البعد المعرفي للطالب وتأخذ في الحسبان البعد المهني عقب التخرج، وا ٍبرام اتفاقات شراكة مع مؤسسات جامعية أجنبية وترقية المخابر والمكتبات الجامعية.

كما تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني، حيث ترمي الاستراتيجية الراهنة لوزارة العمل إلى معالجة البطالة معالجة فعالة، باعتبار أن الجزائر تتوفر على عدد هام من الجامعيين يقدر بحوالي 240.000 حامل شهادة جامعية يضافون سنويا إلى سوق العمل وهم في تزايد مستمر.

منذ سنة 1998 خصص لهذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا ومرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية من خلال نشاطات تكوين وا ٍعادة تأهيل وتحسين المعارف خلال فترة الإدماج. هذه الامتيازات تقع كلها على عاتق الدولة ويمكن استكمالها بدعم الفائدة المستخدمين من خلال عقد عمل مدعم لتشجيع توظيف حاملي الشهادات.

في هذا السياق فإن الجهاز الجديد ينص على منح الأولوية في التوظيف للجامعيين الموجودين في وضعية عقد إدماج، وذلك بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، وقد أثمرت هذه البرامج نتائج مميزة في

مجال توفير فرص العمل اللائقة، فارتفع عدد مناصب العمل في سنة 2014 إلى 10.239.000 شخص في القطاع العام والخاص.

وفي المقابل، أشارت إحدى تقارير منتدى دافوس الاقتصادي العالمي إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية. وأن معدلها يرتفع في أوساط ذوي التعليم المتوسط والثانوي والجامعي، لتصل إلى 3 أضعاف في الجزائر. يعكس هذا التقرير من جهة مدى تمتع غير المتعلمين بحظ الحصول على عمل أكثر من المتعلمين، ومن جهة أخرى عدم وجود توافق وموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وتعتبر الجزائر من الدول التي تحظى بتوافد عدد هائل من خريجي الجامعات والمعاهد على سوق العمل سنويا.

ويقدر عدد الوافدين سنويا لسوق العمل من الجامعيين ب 120 ألف حامل شهادة جامعية. ويمثل عبء إضافي لبقية شرائح المجتمع التي تصطف في طابور طالبي العمل، ليبقى أمل الحصول على منصب عمل مرهون بالعديد من الاعتبارات التي يتطلبها سوق العمل، والتي من المفترض أن تتوفر في خريجي الجامعات.

وفي المقابل قامت الحكومة الجزائرية بالبحث عن آليات لحل هذه المعضلة مبدية اهتمام كبير في برامجها لتشغيل خريجي الجامعات، حيث اعتمدت إستراتيجية تقوم على مقاربة أساسها الجانب الاقتصادي وتكوين قوة عاملة مدربة، وكأولوية محاولة تقليص معدل البطالة إلى 9 % بحلول 2013 من خلال خلق ما بين 350 ألف و450 ألف منصب عمل كل عام. ومنذ 1998 استحدثت الحكومة الجزائرية لفئة الجامعيين جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا. وبعد 10 سنوات تبين ضرورة تطوير هذه الآلية بما يتماشى وعولمة الاقتصاد، ليتم صياغة جهاز آخر لإدماج حاملي الشهادات بربط مسألة تسيير

بطالة الجامعيين بالقطاع الاقتصادي وتكوينهم وتحسين معارفهم أثناء فترة الإدماج. (العابد وعباز، 2018: ص 7)

وعليه، تضع إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة في أولوياتها حاملي الشهادات الجامعية كموارد بشرية مؤهلة، بحيث يجب أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني، غير أن الشباب الجامعي الذي كان يؤمن بان مجرد الحصول على شهادة يعني الحصول على وظيفة اقتنع أكثر من أي وقت مضى بأن هذا خطأ شائع لابد من تصحيحه.

إن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تتطلب استحداث همزة وصل بين الجامعة والمحيط. كما أن اختيار التخصصات في مختلف مراحل التعليم وربطها بالتدريب المستمر من شانه خلق موارد بشرية مؤهلة معرفيا ومهنيا، وهذا ما يمثل قفزة نوعية لإحداث التوازن.

أخذت الدولة على عاتقها دعم المستخدمين من خلال المساهمة في دفع أجر الشاب الجامعي وا إشراك الوكالة الوطنية للتشغيل في شؤون الجامعيين، توظيفهم والتفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعمة، التي تمكن من تحويل منصب العمل بعقد إدماج على نفقة الدولة إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة.

خاتمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة على حد كبير باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقدم وازدهار أي مجتمع في العالم، كما يلاحظ أن مخرجات العملية التعليمية تتسع أطرها وفقا لمتطلبات البيئة الخارجية السريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعا وشمولية.

إن تدعيم الفكر المقاولاتي لدى الطلبة هي إحدى الوظائف الرئيسية للجامعات في سعيها للتنمية الاقتصادية بما لديها من طاقات ومعارف علمية حديثة تمكنها من بناء مشاريع ومؤسسات حيوية. وقد أكدت النتائج المستخلصة من البحث أنه بهدف بعث وتنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر لا يكفي توفير البيئة والظروف الملائمة للنشاط المقاولاتي، ولكن يجب أن تعمل الدولة في إطار السياسات العامة لتفعيل دور التعليم العالي في صناعة مخرجاته وخدمة سوق العمل.

وأكدت النتائج أيضا بضرورة توجه المنظومة الجامعية الجزائرية نحو إتاحة المناخ المؤهل لإدماج الخريجين في عالم البحث العلمي والمهني على السواء، وذلك من خلال فرق البحث العلمي على مستوى الجامعة التي يجب مراعاة، لدى قيامها بإعداد العروض التكوينية بالجامعة، البعد المعرفي للطالب، بالإضافة إلى البعد المهني بعد التخرج. ومن بين آليات تدعيم التعليم المقاولاتي للمشاريع بالجزائر ضمن متطلبات سوق العمل إبرام اتفاقات الشراكة مع مؤسسات جامعية أجنبية وترقية المخابر والمكتبات الجامعية.

قائمة المراجع:

- الحاج فيصل عبد الله وآخرون، (2008)، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، عمان، الأردن.

- كارميلا سالزانو، (2010)، *نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين: تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية*، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية –بيروت، منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسكو.

- الجودي محمد علي، (2015)، نحو *تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- صكري أيوب ، محمد جلاب سمير ، شطة علي، (2017)، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر –الإنجازات والطموحات،مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01، العدد 04، ص 12–22؛

- سميرة العابد، و زهية عباز، (2018)، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة أبحاث، المجلد 03، العدد02، ص 39–53؛

- ناصر الدين قريبي، (2015)، موائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر،دراسة استكشافية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية بجامعة وهران2، المجلد02، العدد 04، ص 147–163؛

- محمد سيف الدين بوفالطة، (2012)، مؤسسات التعليم العالي المنتجة كمدخل للشراكة بين الجامعة والمؤسسة الإنتاجية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 21، العدد01، ص 277–289؛

- علي عزوز، (2012)، دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية.